

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسة مقدمة إلى الإتحاد الأردني لشركات التأمين
اللجنة التنظيمية لمؤتمر العقبة الدولي السابع للتأمين Aqaba Conf2019

تسعير وثيقة تأمين المعدات الإلكترونية
دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية (السودان)
2018-2014م

إعداد:	-
-	-
العنوان:	-
-	-

فبراير 2019م

الآية

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)

صدق الله العظيم

سورة يونس الآية (5)

المحتويات

رقم الصفحة	البيان	م
1 الآية	1
2 المحتويات	2
4 مستخلص الدراسة	3
6 المقدمة	4
6 مشكلة الدراسة	5
7 أهداف الدراسة	6
7 أهمية الدراسة	7
7 حدود الدراسة	8
7 منهجية الدراسة	9
9 وثيقة تأمين المعدات الإلكترونية	10
9 أثر التضخم على الأقساط والمطالبات	11
12 تسعير تأمين المعدات الإلكترونية	12
13 معدل الخسارة ودرجة حدة المطالبات	13
14 أقصى خسارة مادية محتملة	14
15 مؤشر قوة الجنية في مقابل الخطر	15
16 الانحراف المعياري لخسارة الجنية الواحد المؤمن عليه	16
17 نتائج الدراسة	17
17 توصيات الدراسة	18

قائمة الجداول والأشكال البيانية

رقم الصفحة	البيان	م
09	جدول (1) يوضح الأقساط والمطالبات الإسمية والحقيقة لتأمين المعدات الإلكترونية 2014-2018م	1
10	جدول (2) يوضح نسبة الزيادة الحقيقية في الأقساط والمطالبات باستخدام الرقم القياسي البسيط 2014-2018م	2
11	جدول (3) أسعار التأمين الحقيقية وسعر التأمين الأدنى للتأمين الإلكتروني التي تقدمها الشركة 2014 – 2018م ...	3
12	جدول (4) معدل الخسارة ودرجة حدة المطالبات 2014-2018م	4
14	جدول (5) أقصى خسارة محتملة لتأمين المعدات الإلكترونية 2014-2018م	5
14	جدول (6) قوة الجنيه في مقابل الخطر لتأمين المعدات الإلكترونية 2014-2018م	6
15	جدول (7) الإنحراف المعياري لمطالبات تأمين المعدات الإلكترونية 2014-2018م	7
09	شكل (1) يوضح معدل التضخم حسب تقارير بنك السودان المركزي 2010-2018م	8

المستخلص

هدفت هذه الدراسة لتسعير وثيقة تأمين المعدات الإلكترونية بشركة التأمين الإسلامية (السودان) من خلال تطبيق نموذج التسعير الذي يعالج تكاليف تسوية الخسائر والمصروفات الأخرى، وإستخدام صيغة أقصى خسارة مادية محتملة Max Loss الذي يقوم على خسارة الجنيه للوحدة الواحدة المؤمن عليها وعدد الوحدات المعرضة للخطر (عدد الوثائق) ومبلغ التأمين (الخطر)، بالإضافة الأرقام القياسية، مؤشر حدة المطالبات، نموذج أقصى خسارة مادية محتملة، مؤشر قوة الجنيه مقابل الخطر، وأخيراً الانحراف المعياري، وذلك بعد إستبعاد أثر التضخم لمتغيرات الدراسة. تم الحصول علي البيانات والمعلومات من تقارير بنك السودان المركزي والتقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن السعر الذي تم منحه لتأمين المعدات الإلكترونية كان مجزئياً بصورة كبيرة جداً مما أدى لتحقيق فائض (أرباح) وعدم وجود أي خسائر خلال فترة الدراسة. ومن النتائج أن معدل الخسارة لتأمين المعدات الإلكترونية صغير جداً ودرجة حدة المطالبات تقترب من الصفر وبعيدة عن الواحد الصحيح. وكذلك نجد أن قوة الجنيه في مقابل الخطر متأرجحة ولا تسير بصورة منتظمة لتأمين المعدات الإلكترونية. ومن النتائج أيضاً نجد أن مطالبات تأمين المعدات الإلكترونية لا تساوي أو تقترب من أقصى خسارة مادية محتملة خلال فترة الدراسة، وأن خسائر التأمين الإلكتروني أخذت معدل ثابت بالقياس الى قيمتها المؤمنة بها لا أقساطها، وذلك لأن الانحراف المعياري لمعدل الخسائر يقترب من الصفر وذلك خلال فترة الدراسة.

ومن توصيات الدراسة الإعتماد على السعر الذي قدمته الدراسة 0.03% وهو يتميز بدرجة عالية من الموثوقية والواقعية وسهولة التطبيق ويعتبر كافياً لتغطية المطالبات والمصروفات الادارية الأخرى علاوة على تحقيق فائض لإشتماله على نتائج إحصاءات الاعوام السابقة. كذلك تقليل الإنحرافات بين السعر المخطط (سياسة الإكتتاب) والسعر الحقيقي مع الأخذ في الإعتبار السعر الصفري والسعر العادل. ومن التوصيات أيضاً زيادة محفظة تأمين المعدات الإلكترونية وذلك لجعل قانون الاعداد الكبيرة يعمل بكفاءة لإمتصاص الخسائر، كلما كان عدد الوثائق كبير ومبالغ التأمين صغيرة زادت كفاءة قانون الاعداد الكبيرة وتحسنت الصورة العامة لمحفظة تأمين المعدات الإلكترونية.

Abstract

This study aimed at pricing the insurance policy of electronic equipments by applying a pricing model that tackle the costs of settling losses and other expenses, using the maximum loss method based on the loss of a Sudanese pound (SDG) per insured unit, the number of units at risk (number of policies), and insurance amount (the risk), in addition, Data and information were obtained from the reports of Central Bank of Sudan and the annual reports of the Islamic Insurance Company from its Statistics and Information Department.

The study used the pricing model, index number, claim units indicator, model of maximum possible material loss, the pound strength versus risk index, and finally the standard deviation, after excluding the effect of inflation on the variables of the study.

The study concluded several results, the most important of which the price of insurance policy of electronic equipments during the period of the study was very rewarding, which means achieving surplus (profits) and avoiding any losses during the study period. One of the results is that the loss rate for insurance policy of electronic equipments is very small and the degree of claim severity is close to zero and far from one. Also, the strength of the pound against the risk is fluctuating and does not progress regularly for the insurance policy of electronic equipments during the study period. Also one of the results is that insurance policy of electronic equipments losses has taken a fixed rate relative to their insured value of their premiums, because the standard deviation of the loss rate is close to zero during the study period.

One of the recommendations of the study is to rely on the price recommended by the study for % 0.03 the pricing of insurance policy of electronic equipments, which is characterized by a high degree of reliability, realism and ease of application and is sufficient to cover claims and other administrative expenses in addition to a surplus to include the results of statistics of previous years. As well as reduce the deviations between the planned price (Underwriting Policy) and the real price taking into account the zero price and fair price. It is also recommended to increase the insurance policy of electronic equipments portfolio so as to make the law of large numbers working efficiently to absorb losses; when the number of policies is large and the amounts of insurance are small it will increase the efficiency of the law of large numbers and improve the overall picture of the insurance policy of electronic equipments portfolio

مقدمة:

يعتبر الانتشار المتزايد يوماً لل تكنولوجيا الحديثة وأجهزة الإنترنت والخدمات المرتبطة بها من أهم أسباب البحث في كيفية توفير الحماية التأمينية اللازمة لهذه التكنولوجيا، إلا انه يصعب ذلك بسبب غياب البيانات التاريخية حول أخطار الهجمات الإلكترونية غير التقليدية، ويعتبر تأمين المعدات الإلكترونية في سوق التأمين السوداني أحد أنواع التأمين الهندسي ويعتبر من أنواع التأمين الحديثة وتقوم فلسفته على مبدأ تغطية المخاطر التي تتعرض لها الأجهزة الإلكترونية للمؤمن لهم على أن تتولى شركات التأمين إدارة ذلك الخطر. ويعتبر تسعير خدمات التأمين عموماً وتسعير خدمات التأمين الإلكتروني خاصة من الأهمية بمكان ظل المنافسة في سوق التأمين إضافة إلى أن العملاء أصبحوا على دراية بأسعار التأمين، خاصة وأن عملية التسعير من أهم عناصر المزيج التسويقي في المؤسسة لما لها من تأثير على دالة الإنتاج وحجم الإيرادات المتوقعة وبالتالي على الأرباح/ الفوائض التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، إذ هنالك عدة عوامل تدخل في تحديد الأسعار منها تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة وأسعار السوق وطبيعة السلعة وكمية الإنتاج نفسه ومستوى الدخل ومستوى المنافسة بالإضافة إلى ذلك السياسة النقدية والمالية للدولة.

هذا التحليل يعتمد على نموذج التسعير الذي يحسب على أساس معدل الخسارة للجنيه الواحد ونسبة العمولة والمصروفات الإدارية بالإضافة إلى تكاليف الإعادة، كما يشمل معدل الخسارة ودرجة حدة المطالبات، قوة الجنيه في مقابل الخطر بالإضافة إلى الانحراف المعياري لمعدل خسارة الجنيه الواحد وحساب أقصى خسارة مادية محتملة وذلك خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يجب أن تغطي أسعار خدمات التأمين دفعيات التعويضات، المصروفات الإدارية، العمولات ومصروفات إعادة التأمين بالإضافة إلى تحقيق هامش أرباح/ فائض معين، كما تتأثر بالطلب وظروف المنافسة في السوق والمتغيرات الاقتصادية والتشريعية ذات الصلة. لهذا تأتي هذه الدراسة لمعرفة السعر المناسب لتأمين المعدات الإلكترونية في ضوء العوامل أعلاه. وهذه الدراسة قامت بتطبيق نموذج التسعير الذي يحسب على أساس معدل الخسارة للجنيه الواحد ونسبة العمولة والمصروفات الإدارية بالإضافة إلى تكاليف الإعادة، وذلك بالتطبيق على تأمين المعدات الإلكترونية بشركة التأمين الإسلامية خلال الفترة من 2014-2018م.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في معرفة الآتي:

- أثر التضخم على الأقساط المكتتية والمطالبات لتأمين المعدات الإلكترونية.
- الاسعار المناسبة التي تغطي الخسائر والمصروفات الاخرى خلال فترة الدراسة.
- الفرق في أسعار التأمين التي تم الحصول عليها بواسطة نموذج التسعير والاسعار الفعلية.
- معدل الخسارة، درجة حدة المطالبات، وقوة الجنية في مقابل الخطر لتأمين المعدات الإلكترونية.
- أعلى خسارة متوقعة، وتشتت قيم معدل خسارة الجنية الواحد المؤمن عليه عن الوسط.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تسعى لتقديم تحليل وتفسير متكامل بقدر الإمكان عن تسعير تأمين المعدات الإلكترونية بصورة علمية ومنهجية، إضافة إلى ذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من مشاركتها في جوائز مؤتمر العقبة للبحوث التأمينية وذلك بمناسبة مرور عشرة سنوات على انطلاق مؤتمر العقبة الدولي للتأمين برعاية الإتحاد الأردني لشركات التأمين.

حدود الدراسة:

- قامت الدراسة على نموذج التسعير الذي يحسب على أساس معدل الخسارة للجنيه الواحد ونسبة العمولة والمصروفات الادارية بالاضافة إلى تكاليف الإعادة.
- إشملت هذه الدراسة على وثيقة تأمين المعدات الإلكترونية بجميع فروع شركة التأمين الإسلامية (السودان).
- الفترة الزمنية للدراسة 2014-2018م.

منهجية التحليل:

تم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والاحصائي، وتستند على بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من قسم الإحصاء والمعلومات بشركة التأمين الإسلامية وتقارير بنك السودان المركزي، وتم إستخدام صيغة أقصى خسارة مادية محتملة Max Loss الذي يقوم على خسارة الجنية للوحدة الواحدة المؤمن عليها، عدد الوحدات المعرضة للخطر (عدد الوثائق) ومبلغ التأمين (الخطر)، بالإضافة إلى تطبيق نموذج التسعير الذي يعالج تكاليف تسوية الخسائر والمصروفات الاخرى كالأتي⁽¹⁾:

$$R = L / 1 - (b + a + re) \dots \dots \dots (1)$$

⁽¹⁾التقرير الثاني (حقائق حول الأرقام) قسم الإحصاء والبحوث - شركة التأمين الإسلامية 2007

حيث:

$$\begin{aligned} R &= \text{سعر التأمين الأدنى (السعر الصفري)} \\ L &= \text{معدل خسارة الجنيه الواحد المؤمن عليه (نسبة المطالبات إلى مجموع مبالغ تأمين المحفظة)} \\ b &= \text{نسبة العمولة للأقساط المكتتية.} \\ a &= \text{نسبة المصروفات الادارية للأقساط المكتتية.} \\ re &= \text{نسبة تكلفة إعادة التأمين للأقساط المكتتية.} \end{aligned}$$

تم استخدام معادلة التسعير أعلاه، لحساب سعر التأمين الأدنى (السعر الصفري) الذي يساوي بين الاقساط ودفعيات تسوية الخسائر والمصروفات الاخرى (Rate)، بالإضافة إلى السعر الحقيقي الذي تم الحصول عليه بقسمة الاقساط على مبالغ التأمين (Actual Rate)،

حيث:

$$\begin{aligned} \text{Rate} &= \text{السعر الذي يعمل على تسوية المطالبات والمصروفات الاخرى (السعر الأدنى)} \\ \text{Actual Rate} &= \text{السعر الذي يساوي الاقساط مقسومه على مبالغ التأمين (السعر الحقيقي)} \\ \text{Difference} &= \text{الفرق بين السعر الحقيقي والسعر الأدنى} \\ \text{Grand Loss Ratio} &= \text{معدل الخسارة الأدنى} \end{aligned}$$

تقوم الدراسة على عدة محاور:

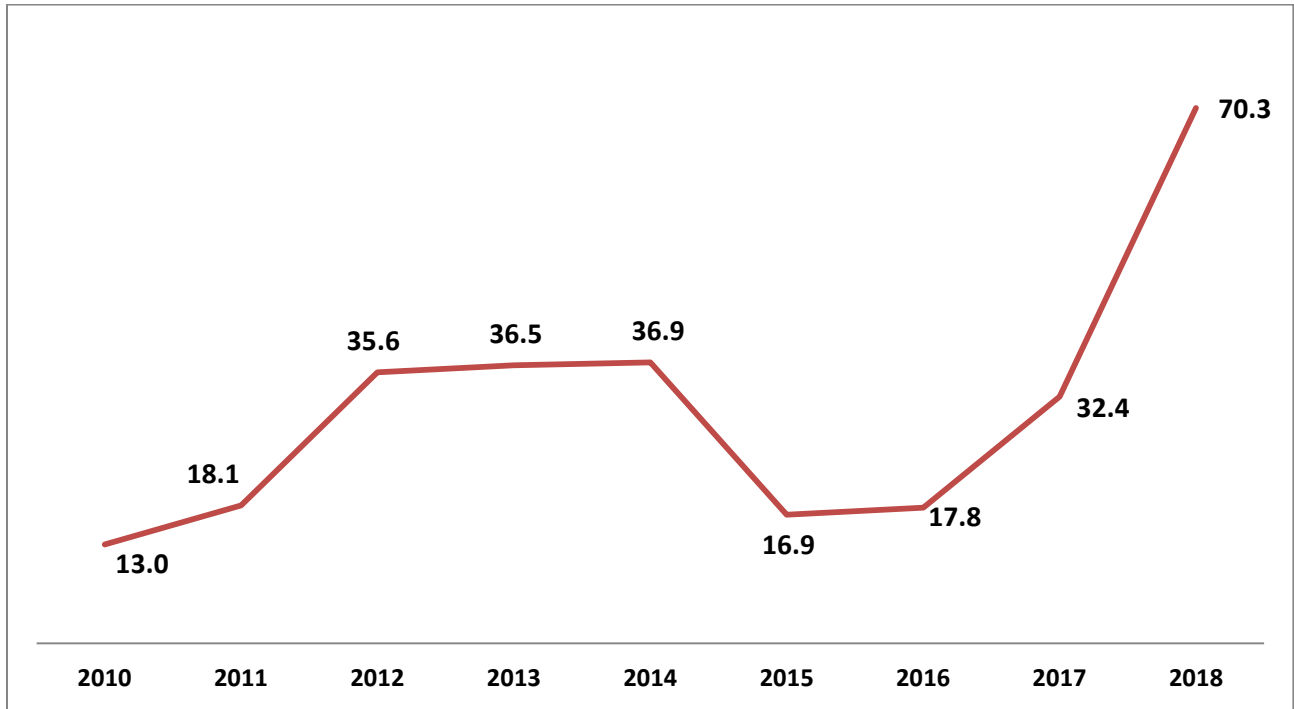
أولاً: وثيقة التأمين المعدات الإلكترونية:

تغطي وثيقة تأمين المعدات الإلكترونية بشركة التأمين الإسلامية أجهزة الحاسوب الآلي، أجهزة الأشعة، معدات التعقيم الضخمة، أجهزة التنفس الإصطناعي، وأجهزة الإتصال مثل وحدات الإتصال التلفونية، الرادار، أجهزة الإتصال بالراديو والفاكسميلي، المعدات التلفونية المستعملة لأغراض صناعية ، ومعدات إستديوهات التصوير السينمائي والتلفزيوني وهذه التغطيات تشمل التلف المادي مثل (الحريق - الإشتعال - الانفجار - خسائر الإطفاء - الدخان - تأكسد الغازات - الترشيح - الرطوبة - إنزلاق التربة - العواصف - قصور في الدائرة الكهربائية - زيادة في التحميل - التشعيل الخاطئ - قصور المهارة - الفعل الضار المتعمد من قبل العمال أو طرف آخر - التخريب - السطو - السلب)، وهذه الوثيقة تغطي الأجزاء المادية للأجهزة الإلكترونية ولا تغطي البرامج الإلكترونية Software (أصول غير ملموسة) الموجودة داخل هذه الأجهزة الإلكترونية، حيث لا توجد أي شركة تأمين في السودان تقوم بتغطية البرامج الإلكترونية.

ثانياً: أثر التضخم على الأقساط والمطالبات:

التضخم ظاهرة إقتصادية تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، فالتغيرات في مستويات الأسعار من فترة لأخرى يؤدي إلى عدم إستقرار في القوة الشرائية للنقود التي تعتبر معيار للقيمة، فقد إهتم الفكر الاقتصادي والمالي بظاهرة التضخم لأنه يؤثر على قيمة الموجودات الأمر الذي يتطلب معالجته وأخذه بعين الإعتبار وذلك لتأكيد مصداقية تقييم الوحدات الاقتصادية ، لذا فقد تم إستبعاد أثر التضخم على الأقساط والمطالبات وذلك خلال الفترة 2014 – 2018م

شكل يوضح معدل التضخم - حسب تقارير بنك السودان المركزي للفترة من 2010 - 2018م



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - 2017م

- من الشكل نلاحظ أن معدل التضخم إرتفع بصورة متزايدة، ثم إنخفض في عامي 2015 و 2016 لم يتجاوز 18%، وأرتفع بصورة كبيرة جداً في عام 2018م بعدل 75% العام 2016م، ولأخذ معدل التضخم في الاعتبار كان التعامل مع الأقساط والمطالبات بإعتبارها إسمية وتم خصم معدل التضخم لكل سنة لكي يتم الحصول على الأقساط والمطالبات الحقيقية وهذا ما وضحه الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح الأقساط والمطالبات الاسمية والحقيقية لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة

البيان	الأقساط الاسمية	الأقساط الحقيقية	المطالبات الاسمية	المطالبات الحقيقية
2014	676,240	426,031	376,351	237,101
2015	1,002,388	831,982	117,733	97,718
2016	1,223,161	1,002,992	295,821	242,573
2017	2,879,484	1,958,049	159,985	108,790
2018	4,611,697	1,383,509	412,669	288,868

- تحسب القيمة الحقيقية من ناتج ضرب القيمة الاسمية من ناتج في مُخفض القيمة (deflator).

من الجدول نلاحظ:

- هنالك زيادة مستمرة في اقساط تأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة.
- تساهم أقساط تأمين المعدات الإلكترونية بـ 0.3% من إجمالي اقساط شركة التأمين الإسلامية، ويعزى ذلك لضعف التوعية التأمينية فيما يختص بتأمين المعدات الإلكترونية وعدم التأمين على البرامج الإلكترونية (اصول غير ملموسة).
- تأمين المعدات الإلكترونية بسوق التأمين تعتبر الأضعف مقارنة مع أنواع التأمين الأخرى، ويتصوى تحت التأمين الهندسي والذي يمثل في سوق التأمين ما يقارب 4% للعام 2017م.

ولمعرفة نسبة الزيادة التي طرأت على الأقساط الحقيقية فقد تم اعتماد العام 2014 كسنة أساس وإستخدام صيغة الأرقام القياسية البسيطة الآتية⁽¹⁾:

$$I = P_1/P_0 * 100 \dots \dots \dots (2)$$

الرقم القياسي (يوضح نسبة الزيادة) $I =$

$P_1 =$ سنة المقارنة

$P_0 =$ سنة الاساس

جدول (2) يوضح نسبة الزيادة الحقيقية في الأقساط والمطالبات بإستخدام الرقم القياسي البسيط للفترة 2014 – 2018

العام	الاقساط	المطالبات
2014	100%	100%
2015	195%	41%
2016	235%	102%
2017	460%	46%
2018	325%	122%

من الجدول نلاحظ:

- إرتفاع الأرقام القياسية للأقساط الحقيقية بصورة مستمر خلال فترة الدراسة عن العام 2014، إلا ان نسبة إرتفاع الاقساط تفوق المطالبات بنسبة 434% في العام 2018م.
- هنالك إنخفاض في نسبة المطالبات بلغت 41%، 46% وذلك في خلال عامي 2015 ، 2108 على التوالي.

⁽¹⁾ الأرقام القياسية – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية 2003م

ثالثاً: سعر التأمين الأدنى والسعر الحقيقي:

جدول (3) يوضح أسعار التأمين الحقيقية وسعر التأمين الأدنى الذي يعمل على تسوية المطالبات والمصروفات الأخرى للتأمين الإلكتروني التي تقدمها الشركة خلال الفترة 2014 – 2018م

الفرق difference	السعر الحقيقي Effective Rate	الحد الأدنى للسعر Minimum Rate	نوع التأمين
0.04%	0.22%	0.18%	2014
0.18%	0.22%	0.04%	2015
0.12%	0.19%	0.08%	2016
0.08%	0.10%	0.02%	2017
0.17%	0.20%	0.03%	2018

من الجدول نلاحظ:

- هنالك إنخفاض تدريجي في سعر التأمين الحقيقي لتأمين المعدات الإلكترونية خلال الفترة 2014 – 2017م، ثم زادت في العام 2018م
- سعر التأمين الذي يعمل على تسوية المطالبات والمصروفات الأخرى (السعر الأدنى) لتأمين المعدات الإلكترونية لا يتعدى 0.07% كمتوسط خلال الفترة 2012-2017م.
- سعر التأمين الحقيقي لتأمين المعدات الإلكترونية أكبر من السعر الأدنى بفارق 0.12% كمتوسط خلال فترة الدراسة، مما يمكن الشركة من إمتصاص الخسائر التي تتحقق في أنواع التأمين الأخرى إن وجدت.
- هنالك فرق موجب بين السعر الحقيقي والسعر الأدنى لتأمين المعدات الإلكترونية خلال الفترة الدراسة مما يعني تحقيق فائض (أرباح) وعدم وجود أي خسائر خلال فترة الدراسة.
- وبحساب المتوسطات نجد أن الحد الأدنى للسعر 0.03%.

رابعاً: مؤشر حدة المطالبات **Severity of Claims Index**:

يشير معدل الخسارة إلى نسبة المطالبات إلى الإكتتاب، أما حدة المطالبات فهو مفهوم يهتم بماذا تمثل المطالبات المدفوعة بالنسبة إلى إجمالي القيمة المعرضة للخطر (إجمالي قيمة المحفظة) فهي عبارة عن احتمال وقوع حادث منسوباً إلى معدل الخسائر للجنية الواحد المؤمن عليه، فإذا كان ناتج القسمة أقل من الواحد الصحيح فإن المطالبات لا تشكل خطراً على الشركة، أما إذا كان يساوي الواحد فهذا ينذر بشيء من الخطورة، أما إذا كان أكبر من الواحد فإن ذلك يشكل خطورة ويستلزم إجراءات سريعة، ويمكن التعبير عنه رياضياً كالاتي:

$$SC = \frac{L/U}{Po} \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

L/U (معدل خسارة الجنيه الواحد)

Po (إحتمال وقوع الحادث)

جدول (5) يوضح معدل الخسارة ودرجة حدة المطالبات خلال الفترة 2014-2018م

نوع التأمين	معدل الخسارة Normal Loss Ratio	حدة المطالبات Severity degree
2014	%56	0.01337
2015	%12	0.00488
2016	%24	0.00363
2017	%6	0.00028
2018	%9	0.00395

من الجدول نلاحظ:

- معدل الخسارة لا يتعدى 21% لتأمين المعدات الإلكترونية كمتوسط خلال فترة الدراسة.
- هنالك إنخفاض في حدة المطالبات تأمين المعدات الإلكترونية من العام 2014م حتى العام 2017م.
- في العام 2014م معدل الخسارة فاق الـ 50% للعام 2014، لكن في ذات الوقت درجة حدة المطالبات لم تكن عالية.
- مطالبات تأمين المعدات الإلكترونية بشركة التأمين الإسلامية غير حادة خلال فترة الدراسة حتى في الأعوام التي لديها معدل خسارة أكبر من 50% أو سعر التأمين الحقيقي أقل من السعر العادل، وذلك لأن حدة المطالبات تعتمد على مبالغ التأمين لا الأقساط، ولتأكيد ذلك فقد تم تصنيف المطالبة الحادة التي تكون خسارة كلية وذلك بإعتماد خسارة الجنيه الواحد المؤمن عليه كالآتي:

المطالبات المدفوعة

مجموع مبالغ التأمين X 60%

بشكل عام المطالبة التي يتعدى قيمة تعويضها 60% من مبلغ التأمين تعتبر في نطاق الخسارة الكلية وتصنف على أنها حادة.

خامساً: أقصى خسارة مادية محتملة:

يعتمد أقصى خسارة متوقعة على ثلاثة عناصر رئيسية وهي القيمة المعرضة للخطر (مبلغ التأمين)، خسارة الجنية للوحدة الواحدة المؤمن عليها بالإضافة إلى عدد الوحدات المعرضة للخطر (عدد الوثائق) يمكن وضع ذلك في شكل الدالة الآتية:

$$Max.P.Loss = F(L, N, S)..... (4)$$

حيث:

$Max Loss$ = أقصى خسارة مادية محتملة

L = خسارة الجنية للوحدة الواحدة المؤمن عليها

N = عدد الوحدات المعرضة للخطر (عدد الوثائق)

S = مبلغ التأمين (الخطر)

من المعادلة رقم (1) فإن أعلى خسارة محتملة لا ترتبط بقسط التأمين ففي أقصى حالات التشاؤم بأقصى خسارة محتملة يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية⁽¹⁾

$$Max Loss = S * \left\{ \frac{1+L(\sqrt{N}-1)}{\sqrt{N}} \right\}..... (5)$$

بهذا فإن أقصى خسارة محتملة تزيد بزيادة معدل الخسارة ومبلغ التأمين وتنخفض بزيادة عدد الوحدات المعرضة للخطر (عدد الوثائق – قانون الأعداد الكبيرة).

جدول (6) يوضح مبالغ التأمين والمطالبات وأقصى خسارة محتملة لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة

أعلى خسارة محتملة	المطالبات	مبلغ التأمين	
38,160,205	376,351	304,999,523	2014
45,011,193	117,733	451,291,423	2015
71,745,051	295,821	639,357,163	2016
406,291,804	159,985	2,956,844,256	2017
238,659,733	412,669	2,285,598,231	2018

من الجدول نلاحظ :

- مطالبات تأمين المعدات الإلكترونية لا تساوي أو تقترب من أقصى خسارة مادية محتملة خلال فترة الدراسة.
- هنالك زيادة في مبالغ أقصى خسارة متوقعة خلال فترة الدراسة وذلك لإرتباطه بزيادة مبالغ التأمين (القيمة الكلية المعرضة للخطر).

⁽¹⁾ إبراهيم محمد مهدي - التأمين ورياضياته - الخطر والتأمين - المكتبة العصرية 2010

سادساً: مؤشر قوة الجنيه في مقابل الخطر:

هو مفهوم يقوم على ماذا يعني إمتلاك شركة التأمين لجنيه واحد في مقابل المخاطر التي تقبلها أي إذا كانت الشركة تمتلك جنيهاً واحداً فما هو أقصى خطر يمكن أن تقبله. قوة الجنيه في مقابل الخطر هي قيمة الجنيه منسوبة لمعدل خسارة الجنيه الواحد المؤمن عليه والذي بدوره يساوي نسبة المطالبات إلى القيمة المعرضة للخطر (مبالغ التأمين).

جدول رقم (7) يوضح قوة الجنيه في مقابل الخطر لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	
ج5,539	ج18,482	ج2,161	ج3,833	ج810	قوة الجنيه مقابل الخطر

من الجدول نلاحظ:

- قوة الجنيه متأرجحة في مقابل الخطر ولا تسير بصورة منتظمة لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة.
- قوة الجنيه في مقابل الخطر خلال فترة الدراسة لتأمين المعدات الإلكترونية كانت الأفضل في العام 2017م والأضعف في العام 2014م.

مغزى مؤشر قوة الجنيه في مقابل الخطر:

- (1) يجب أن يتغير حد إحتفاظ الشركة تبعاً للتغير الذي يحدث في مؤشر قوة الجنيه مقابل الخطر صعوداً وهبوطاً.
- (2) يجب التفكير في وسائل تمكن الشركة من زيادة طاقتها القصوى في إستيعابها للمخاطر.

مؤشر قوة الجنيه مقابل الخطر سيكون ذو دلالة كبيرة لو أن الشركات الأخرى العاملة في السوق تقدم هذا المؤشر وسيعطي صورة قريبة جداً من الحقيقة على مستوى الأداء العام بين الشركات بمثل ما تعطي مؤشرات التضخم فكرة عن مستوى اقتصاديات الدول وبمثل ما تعطي مؤشرات سعر صرف العملات الى جانب الميزان التجاري عن الوضع الاقتصادي لكل دولة.

سابعاً: الانحراف المعياري Standard Deviation:

الانحراف المعياري يوضح مدى تشتت البيانات عن الوسط الحسابي، فبالنسبة لمعدل الخسائر للوحدة الواحدة المؤمن عليها (L) لفترة زمنية قدرها خمسة سنوات (فترة الدراسة) فكلما كانت قيمته صغيرة جداً لدرجة تقترب من الصفر نجد أن فروقات القيم عن الوسط الحسابي اقل وهذا يدل على استقرار في تأرجح المطالبات مما يعني أن خسائر الشركة تاخذ معدل ثابت بالقياس الى قيمتها المؤمنة بها لا أقساطها.

جدول(8) يوضح الانحراف المعياري لمطالبات تأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة

القسم	الانحراف المعياري Standard Deviation
تأمين المعدات الإلكترونية	0.001305

من الجدول نلاحظ :

- بشكل عام هنالك إستقرار في تأرجح مطالبات تأمين المعدات الإلكترونية مما يعني أن الخسائر تاخذ معدل ثابت بالقياس الى قيمتها المؤمنة بها لا أقساطها.

النتائج:

- أثر التضخم واضح على أقساط ومطالبات تأمين المعدات الإلكترونية بشركة التأمين الإسلامية خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نسبة الأقساط الحقيقية لتأمين المعدات الإلكترونية بصورة تدرجية خلال فترة الدراسة بإعتماد العام 2014 كسنة أساس بصورة تفوق المطالبات.
- السعر الذى منح لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة مجزئي بصورة كبيرة جداً مما يعني تحقيق فائض (أرباح) وعدم وجود أي خسائر خلال فترة الدراسة.
- معدل خسارة تأمين المعدات الإلكترونية صغير جداً ودرجة حدة المطالبات تقترب من الصفر وبعيدة عن الواحد الصحيح، مما يشير إلى أنه لا توجد خطورة.
- قوة الجنيه في مقابل الخطر متراجعة ولا تسير بصورة منتظمة لتأمين المعدات الإلكترونية خلال فترة الدراسة، وكانت الأفضل في العام 2017م والأضعف في العام 2014م.
- مطالبات تأمين المعدات الإلكترونية لا تساوي أو تقترب من أقصى خسارة مادية محتملة خلال فترة الدراسة، والزيادة في مبالغ أقصى خسارة متوقعة لإرتباطه بزيادة مبالغ التأمين (القيمة الكلية المعرضة للخطر) خلال فترة الدراسة.
- خسائر تأمين المعدات الإلكترونية تأخذ معدل ثابت بالقياس الى قيمتها المؤمنة بها لا أقساطها، وذلك لأن الانحراف المعياري لمعدل الخسائر يقترب من الصفر خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

- الاعتماد على السعر الذى قدمته الدراسة 0.03% وهو يتميز بدرجة عالية من الموثوقية والواقعية وسهولة التطبيق و يعتبر كافياً لتغطية المطالبات والمصروفات الادارية الأخرى علاوة على تحقيق فائض لإشتماله على نتائج إحصاءات الاعوام السابقة.
- تقليل الإنحرافات بين السعر المخطط (سياسة الإكتتاب) والسعر الحقيقي مع الأخذ في الاعتبار السعر الصفري والسعر العادل.
- إدخال تأمين البرامج الإلكترونية (اصول غير ملموسة) لوثيقة التأمين الإلكتروني إذ أن هذه البرامج لا تقل في الأهمية عن الأجهزة الإلكترونية، خاصة في ظل أنتشار ظاهرة القرصنة الإلكترونية، وذلك بعد إجراء الدراسات والبحوث اللازمة.
- زيادة محفظة تأمين المعدات الإلكترونية وذلك لجعل قانون الاعداد الكبيرة يعمل بكفاءة لإمتصاص الخسائر، كلما كان عدد الوثائق كبير ومبالغ التأمين صغيرة زادت كفاءة قانون الاعداد الكبيرة وتحسنت الصورة العامة لمحفظة تأمين المعدات الإلكترونية.